الباب السابع

دور المنظمات والحيازات الكبيرة

فى التنمية الريفية

ويضم الموضوعات التالية :

- **دور منظمات المجتمع المدنى**
- **دور الجمعيات التعاونية الزراعية**
- **دور الفاو فى التنمية**

obeikandl.com

obeikandl.com

دور منظمات المجتمع المدنى

تعد منظمات المجتمع المدنى في الريف من الركائز الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة التي تعمل على الارتقاء والنهوض بالمجتمع الريفي سياسياً واجتماعيا ًواقتصادياُ وصحياً وثقافياً وذلك من خلال تنمية الامكانيات المحلية والطاقات البشرية لتحسين أوضاع المجتمع الريفى وفي هذا الإطار يأتي صدور التقرير رقم ٢٤من سلسلة المجتمع المدني التى يصدرها مركز الأرض لحقوق الانسان ويشير التقرير في المقدمة إلى أن قضية التنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية خاصة، تعتبر ركيزة عملية التغيير الاجتماعى للنهوض بالمجتمعات وتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين .

لذا تعد التنمية الريفية الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة في مصر، ويبين التقرير أن نصيب الفرد من الخدمات العامة فى الحضر يبلغ ٦ مرات نصيبه فى الريف لذلك يجب تحقيق التوازن بين المحافظات وبعضها البعض من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخري خاصة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والصحية،والتعليمية لضمان المساواة والعدالة وكفالة الحياة الكريمة لكل المواطنين.

ويتناول التقرير فلسفة منظمات المجتمع المدنى مشيراً إلى أنها ترتكز علي وجود مصالح محلية تقتضي قيام شخصيات معنوية محلية

تكون قادرة على تلبية احتياجات كافة أفراد المجتمع المحلي في إطار إدارة ومناخ ديمقراطي يحترم التعددية والاختلاف والتسامح وأطار قانونى يعزز عمل هذه الهيئات ويدعمها من اجل النهوض بالمجتمعات وتحسين نوعية الحياة فى الريف ثم إن إدارة التنمية الريفية هى مسئولية مشتركة لتحقيق نجاح خطط التنمية مع ضرورة توافر بقية الظروف الموضوعية لتحقيق أهداف التنمية ذلك بإزالة كافة المعوقات أمام المواطنين لكفالة الحق فى التجمع والتنظيم وتساهم منظمات المجتمع المدنى فى احترام قيم التسامح والتعدد والمواطنة وحرية المجتمع وازدهاره ويؤدى لتطوير قدرات البشرية والمادية للمجتمع ويساهم فى بناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة .

ويمكن فهم الأداء على أنه درجة قيام المنظمة بأنشطتها وأدوارها وفقا لمواصفات جودة مقبولة وطبقا لخطة موضوعة وخلال فترة زمنية محددة وتحقيقا للأهداف التى أنشئت من أجلها للنهوض بالمجتمع .

ويتأثر أداء المنظمات لأدوارها التنموية بالعديد من العوامل أهمها : السياق العام السياسى والاقتصادى والمحلى والدولى الذى ينمو فيه عمل التنمية والكوادر البشرية التى تدير عملية التنمية وقدراتهم العلمية ومواردها الخاصة وقدرتها على الاتصال والوصول للمعلومات، وتحمل المسئولية،وضمان الإشراف من المستفيدين وعوامل أخرى متعلقة بالمجتمع المحلى الذي تعمل فى نطاقه المنظمة مثل السكان

والمستهدفين والعلاقة بالسلطات وتوفر الخدمات الإجتماعية فى البيئة المحلية .

وتوجد عدة أسس لتنمية المجتمعات بصفة عامة والريفية بصفة خاصة من أهمها : مشاركة البيئة الاجتماعية المحلية عن طريق الوعي ،وتطوير القدرات والمهارات والاعتماد علي الموارد المحلية سواء كانت مادية أو بشرية ، والإسراع بتحقيق النتائج لتشجيع المواطنين على القبول والإسهام في مشروعات أخري وأي برنامج تنمية ناجح ينبغي أن يمر بعدة مراحل أساسية كما يلى :

مرحلة جمع المعلومات والتحليل .

مرحلة توعية المجتمع : بهدف لفت انتباه المجتمع المحلي إلي الإمكانيات والموارد الموجودة فيه وإلى أهمية توجيهها وتوظيفها كي تحقق للمجتمع نهضته وازدهارها بمشاركة المواطنين .

مرحلة التخطيط : وتستهدف وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق تطلعات المجتمع المحلي في مستقبل أفضل وبمشاركتهم .

مرحلة التنفيذ : وضع أفكار مرحلة التخطيط موضع التطبيق والتنفيذ .

مرحلة المتابعة : ويتم فيها متابعة مشروعات التنمية للتأكد من مدى تحقيق الأهداف ونتائج الأعمال لهذه المشروعات وفق معدلات ومؤشرات للأداء محددة ومتعارف عليها .

مرحلة التقييم : وتستهدف قياس حجم ما تم إنجازه من أهداف

موضوعة وفقا لخطة التنمية المحلية لتعديلها على ضوء المتغيرات والتقييم.

دور الجمعيات التعاونية الزراعية

إن طوق النجاة للمزارع وتنمية الريف المصري هو الجمعيات التعاونية الزراعية المنتشرة في جميع قري ريف مصر فهى وحدة أقتصادية واجتماعية أنشئت بهدف رفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي لإعضائها لذلك فهي قادرة علي مواجهة أهم المشكلات المنتشرة في ريف مصر وفي مقدمتها مشكلة التفتيت الشديد في الحيازة الزراعية وارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي والاستخدام غير الرشيد للموارد المائية وزيادة دخل المزارع بمختلف فئاته وذلك عن طريق نشر اسلوب الزراعة التعاقدية بين المزارعين لاسيما المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب والمحاصيل الزيتية وتفعيل دور الجمعية في التصدي بكل حزم لكل حالات التعدي علي الاراضي الزراعية وقيامها بدور حقيقي وفعال في ترشيد استخدام مياه الري ومشاركتها في مشروع تطويره في الاراضي القديمة التي تتبني تنفيذها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي .

وأهمية دور الجمعية في تطوير جهاز الارشاد الزراعي وتوفيره للمزارعين باستحداث مجالات الارشاد الزراعي لتتناسب مع التغيرات الاقتصادية التي يمر بها قطاع الزراعة من ناحية والمزارع من ناحية

أخري واستمرارها في توفير وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعي.

والعودة إلي نظام تعاقب زراعة المحاصيل والدورة الزراعية فقد أكد قانون التعاون الزراعي علي حق مجلس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية في إعداد الدورة الزراعية والتركيب المحصولي للسنة الزراعية الجديدة التالية بالاتفاق مع أجهزة وزارة الزراعة المختصة لعرضها علي الجمعية العمومية العادية وإقرارها وتتعدد مزايا تطبيق نظام تعاقب الدورات الزراعية في :

- امكانية اتباع الأساليب الفنية الحديثة في الزراعة المصرية.
- امكانية تأدية الخدمات والعمليات الزراعية للمساحات الصغيرة المجمعة فى مساحات كبيرة في المواعيد المناسبة.
- ترتيب وتنظيم الدورة الزراعية في أحواض.
- سهولة اجراء عمليات الري والصرف الزراعي.
- امكانية إجراء عمليات مقاومة ومكافحات الافات والحشرات والقوارض الزراعية بأحدث وسائل المكافحة وذلك بأقل تكلفة.
- تلافي الاثر السيئة التي تنعكس علي الانتاج الزراعي عند اتباع الزراعة بالجوار.
- امكانية المحافظة علي السلالات والأصناف النباتية النقية المرغوب في زراعتها بناء علي رغبة المزارعين والدولة.
- سهولة تنظيم زراعة الحاصيل الاستراتيجية الهامة مثل الحبوب

والنباتات الطبية والعطرية والمحاصيل الزيتية والسكرية.

وعلي الجانب الآخر فان تجميع الاستغلال الزراعي لابد أن يكون شاملاً لكل الأراضي الزراعية وفق دورات زراعية واسعة، وأن يتم تطبيقه بحيث يكون تجميع المحاصيل كاملاً وفي توقيت معين لكل الحائزين داخل الدورة المجمعة، ويجب الأخذ في الاعتبار عند اعداد الدورة المناسبة أن نستخدم الأساليب السليمة والأسس العلمية الصحيحة في تنظيم زراعة الأراضي،الأمر الذي سوف يترتب عليه انخفاض تكاليف الانتاج الزراعي وبالتالي زيادة دخل المزارع زيادة حقيقية وملموسة مما يتحقق معه رفع مستوي معيشة الريف المصري بما يناسب أمال وطموحات المزارعين.

دور الفاو:

الفاو تساعد مصر في تنفيذ استراتيجية ٢٠٣٠ للتنمية الزراعية

طالب وزير الزراعة واستصلاح الاراضي الهيئات والمنظمات الدولية للأمم المتحدة وجميع جهات المنح الدولى وصناديق التمويل العربية والإقليمية والتجمعات الاقتصادية المختلفة بدعم الاستراتيجيات والسياسات الزراعية المصرية التي تمت صياغتها بهدف التغلب علي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن من أجل انتاج الغذاء وتحقيق الامن الغذائي للمواطن المصري خاصة ان

منظمة الفاو لديها من الخبرات والدعم ما يمكن ان تقدمه ويساعد في فى تنفيذ ما تصبو إليه مصر من تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

حيث أن استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠ تهدف إلي تحقيق نهضه اقتصادية واجتماعية قائمة علي الزراعة وتعني بوجه خاصة مساندة الفئات الضعيفة والحد من الفقر فى الريف ومحاربة الجوع من خلال زيادة انتاجية وحدتي الأرض والمياة وتمكن مصر من الاقتراب نحو الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل ومصر تتجه حاليا إلي حث القطاع الخاص المصري علي الاستثمار الزراعي خارج الأراضي المصرية وهناك إجراءات تم اتخاذها حاليا لاستزراع مليون فدان بمشروع الجزيرة في السودان الذي يعتبر نموذجاً لدعم التعاون بين البلدين في التنمية الزراعية والتصنيع الزراعي.

المنظمات الأهلية الريفية

التنمية الريفية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة في مصر،اذ تستهدف تحقيق توازن التنمية بين الريف والحضر، إلي جانب دورها المؤثر في تفعيل استثمارات المحليات وزيادة إسهامها في الأقاليم الواعدة، بالإضافة إلي تقديم الخدمات اللازمة للطبقات من ذوي الدخل المحدود، لذلك فإنه من المهم الأخذ بيد الريف والنهوض به عبر الأخذ بمنهج التخطيط لتنمية المجتمع كله، سعيا لإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وبيئية لدى الريفيين تجعلهم أكثر استعدادا لتنمية مجتمعهم

الذى يعيشون فيه تعزز قدرتهم وتحسن أوضاعهم المعيشية والشاهد أنه يوجد فى المجتمع الريفى العديد من منظمات التنمية الريفية الأهلية فى مختلف نواحى أنشطة الريفيين، فمنها المنظمات الاقتصادية الزراعية،والمنظمات الاجتماعية، والمنظمات الصحية، والمنظمات التعليمية، والتى يمكن القول بأنها تؤدي دوراً هاما فى تنمية المجتمع الريفى.

وتعتبر تلك المنظمات الأهلية الريفية أحد أهم أشكال رأس المال الاجتماعي الريفي خاصة فى ظل التغيرات الراهنة التى تشهدها مصر سواء على صعيدها السياسى أوالاقتصادى، حيث يجب أن تهتم الدولة بتحديث نظام الإدارة المحلية وإعطاء قدر أكبر لمنظمات التنمية الريفية الأهلية للمشاركة فى عملية صنع القرار والإسهام بشكل كبير فى الإنتاج الزراعى كماً ونوعاً، يتواكب ذلك مع اتجاه الدولة إلي انسحابها من الاقتصاد ومن تقديم الخدمات وتشجيعها للامركزية في الحكم والإدارة، ويُمكن من خلال من هذا التوجه القيام بأعمال الجهود الذاتية الجماعية من أجل تحقيق التنمية الريفية بشكل حقيقى، وذلك من خلال دفع صغار المنتجين وعمال الريف الذين يعانون من نقص المدخلات، وخدمات الأسواق والخدمات الحكومية إلى العمل بصورة أكثر كفاءة عن طريق منظماتهم التى تستهدف فى المقام الأول تحسين سبل معيشتهم اجتماعيا واقتصادياً وثقافياً.

إضافة إلى إمكانية وصول هذه المنظمات الأهلية الريفية إلى عدد أكبر من السكان الريفيين وتسليم الخدمات بقدر أكثر فعالية، الأمر الذى يمكنها من تحقيق حزمة مزايا اجتماعية وسياسية أيضاً، لذلك فإن أهمية تفعيل دور تلك المنظمات الأهلية فى الريف المصرى بات ضرورة حتمية لدعم التنمية الريفية وتحقيق التوازن الاجتماعى والسياسى، نظراً لكون ذلك من أهم آليات ممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، ويساهم في تحسين نجاح خطط الدولة التنموية التي من شأنها أن تخدم مصالح سكان الريف، وتكفل تحقيق التوازن والعدالة بين أبناء الوطن الواحد(١).

١- عن مقال د. أسامة بدير – منشور على النت - بتصرف

obeikandl.com